كليـــة التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

Journal of Tikrit University for Humanities

JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities

Preparing
r. Haytham Faisal Ali Al-Ahbabi
Place of work / Iraq / University of Tikrit / Faculty of Arts / Department of Sociology
Specialization / Sociology

E-mail:
haitham١٢٣fasi@gmail.com

Phone: +٩٦٤٧٧١٠٩٧٨٨٣٧

Keywords: State, Marxist theory, Marxist orientation, social strata, conflict.

ARTICLE INFO

Article history:
Received ١٠ Jan ٢٠١٨
Accepted ١٥ Mar ٢٠١٨
Available online

The state and the ideological organs of capitalist society from the point of view of the Marxist trend

ABSTRACT

This present study is concerned with investigating relationship the state and ideological systems in the capitalist community from a Marxist perspective. In the relationship holding between the state community with be dealt with in that how far the political dimension is in flounced by the independence of other forces including the social system.

.

الدولة والأجهزة الإيديولوجية في المجتمع الرأسمالي من وجهة نظر الاتجاه الماركسي

د.هيثم فيصل علي الأحبابي
مكان العمل/العراق/جامعة تكريت ـكلية الآداب- قسم الاجتماع
علم الاجتماع-اختصاص

الملخص

يتناول هذا البحث الدولة والأجهزة الإيديولوجية في المجتمع الرأسمالي من وجهة نظر الاتجاه الماركسي، وكذلك تناول علاقة الدولة بالمجتمع وقد وضَّح تساؤلاً أساسيًّا، وهو إلى أي مدى ينظر الصعيد السياسي باستقلالية عن القوى الأخرى بما في ذلك النظام الاجتماعي؟

وكذلك تناول الدور الذي يؤديه جهاز الدولة ضمن مجموع أبنية التكوين الاجتماعي أي وظائف الدولة المختلفة ، الاقتصادية ، التقنية ، السياسية ، الإيديولوجية وغيرها؟.

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

المقدمة

شغلت علاقة الدولة بالمجتمع فكر علماء الاجتماع عموماً ، وعلم الاجتماع السياسي خصوصاً، وحتى علماء السياسة، ذلك أن العلاقة الجدلية بين المجتمع والدولة تتطلب بحث تفسير هذه العلاقة، ويمكن القول إن علم الاجتماع السياسي نشأ في ظل جدل فكرى دار حول علاقة الدولة بالمجتمع، فلقد ظل التساؤل الأساسي مطروحاً منذ نشأة هذا العلم: إلى أي مدى يتميز الصعيد السياسي باستقلالية عن القوى الأخرى بما في ذلك النظام الاجتماعي[١].

وهذا التساؤل له ما يسوغه، إذا علمنا أن علم الاجتماع نشأ أصلاً للإجابة على التساؤلات التي أثارها ظهور العديد من الظواهر التي كانت جديدة على المجتمع في ذلك الوقت، فالثورة الفرنسية والثورة الصناعية أحدثتا انقلاباً خطيراً في الأفكار وفى بناء المجتمع ومن بين المواضيع التي فرضت نفسها على العلماء في ذلك الوقت وما زالت حتى الآن موضوع الدولة وعلاقتها بالمجتمع، فمنذ تحليلات ماركس حول الدولة في المجتمعات الرأسمالية والنقاش حول هذا الموضوع أخذ يفرز عدة تيارات نظرية يمكن تصنيفها إلى تيارين بارزين استطاعا أن يشكلا رافدين نظريين في علم الاجتماع السياسي الاتجاه الأول هو الاتجاه الوظيفي التعددي الذي ينطلق من نفس تصورات الاتجاه الوظيفي منذ (دوركهايم) و (فيبر) وحتى (بارسونز) و (داهل) وغيرهم، حيث ظهر كرد فعل للاتجاه الماركسي وبالتالي فإن كل أطروحاته هي تفنيد بالدرجة الأولى لهذا الاتجاه، وعلى ذلك فإن الدولة عند هذا الاتجاه هي هيئة مستقلة، وإن السلطة فيها ليست محتكرة في يد طبقة معينة بل هي موزعة على العديد من الطبقات والهيئات والجمعيات في سلطة موقفية وتراكمية في آن واحد، وهى باختصار الحارس الليلي الذي يسهر على المجتمع.

أما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه الماركسي، حيث تم تطوير أراء ماركس ولينين أو الماركسية اللينينية من طرف مجموعة من الباحثين في الستينيات والسبعينيات والتي دفعت بموضوع الدولة إلى الأمام، وكان ذلك في إطار الجدل النظري والعملي حول الدولة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والذي قاده اتجاه الماركسية الجديدة على يد كل من (لويس التوسير) و (نيكوس بولانتزاس) و (رالف ميلباند) على سبيل المثال، وقاموا بتطوير أفكار (غرامشى) في هذا العدد ومن الجدير بالذكر أن اتجاه الماركسية الجديدة في إطار النظرية البنيوية التي شاعت في الفكر الفرنسي أساساً، أو خارجها لم يتعرض للدولة في بلدان العالم الثالث فقد انشغل بتحليل الدولة الرأسمالية الغربية بالأساس، غير أن بعض دراسي التبعية قد استعانوا ببعض مقولات هذا الاتجاه وأفكاره في دراسة الدولة في مجتمعات أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا.

وبالنسبة للنظرية الماركسية لن نكون مبالغين إن قلنا إنه لولا ماركس والماركسية عموماً لبقي موضوع الدولة مكانه في اتجاه أحادي يختزل الدولة في دور مؤسسة حيادية تعمل للصالح العام، ولما عرفت هذا الموضوع أهمية مثل التي يحتلها الآن في شتَّى الاختصاصات المعرفية، حقًّا لقد أدى النقد

الماركسي للنظام الرأسمالي ولفلسفة الحق عند هيجل أي للتصور الهيجلى للدولة إلى ميلاد وجهة نظر جديدة تربط الدولة والسلطة السياسية لأول مرة بالبناء الاجتماعي والاقتصادي معالجة إياها في إطار سياقها التاريخي الذي نشأت فيه.

فقد ساهمت فلسفة الحقوق عند هيجل إلى حد بعيد بفعل منطقها الجدلي في عملية نشوء الفكر الماركسي إلى جانب مساهمات الاقتصاد السياسي الإنكليزي والنقد السياسي والاجتماعي الذي قامت به الاشتراكية الفرنسية والطوباوية وقد سعى ماركس انطلاقاً من هيجل إلى البحث عن نظرية خاصة بالدولة والمؤسسات كما توصل مع فرض زوال الدولة بعد الاستيلاء على السلطة السياسية من قبل الثوريين وإقرار مرحلة التنظيم الانتقالي لديكتاتورية البروليتاريا[٢].

لقد كانت كتابات ماركس وإنجلز عن الدولة هي الأولى من نوعها التي بددت غلالة الرومانسية والميتافيزيقية التي أحاطت بمفهوم الدولة ومؤسساتها وسلطة هذه الكتابات الضوء على الجانب الطبقي والتكوينات الاجتماعية في دراسة الموضوع، ورغم ما في الأحكام الماركسية من تبسيط في ذلك الوقت إلا أن الأجيال التالية من المفكرين الماركسيين قد أغنوا الحوار حول الدولة وعلاقتها بالمجتمع المدني [٣]. بداية من لينين الذي أوضح الكثير من القضايا الماركسية، مروراً بغرامشي فالجيل اللاحق من الماركسيين الذي طوروا الفكر الماركسي حول الدولة مع التطورات العديدة التي عرفتها الرأسمالية بحيث لم تعد تلك الرأسمالية. ولم يعد المجتمع الرأسمالي كما خبره وعايشه ماركس وأنجلز، وهكذا سنتناول الفكر الماركسي بداية من ماركس مروراً بالتطورات التي عرفها هذا الفكر والتي شكلت محطات بارزة في هذا الإطار.

المبحث الأول

النظرية الماركسية التقليدية:

اتسمت الكتابات الماركسية الأولى بعدم الاهتمام بالدولة ككيان سياسي متميز، وليس بالضرورة مستقلاً ،عن الأوضاع الاقتصادية ،الاجتماعية ،والأيديولوجية في المجتمع، فقد عالج كل من ماركس وإنجلز الدولة في المجتمع الرأسمالي، من زاويتين: الأولى كون الدولة انعكاساً دقيقاً لسيطرة الطبقة الحاكمة (الرأسمالية)، وإنها لذلك ـ مجرد أداة للسيطرة الطبقية، أو لجنة تنفيذية لإدارة شئون الطبقة البرجوازية ككل، وليس شرائح طبقية محددة منها، بعبارة أخرى: حددت الماركسية التقليدية موقفها من الدولة، من ناحية علاقة الأخيرة بالصراع الطبقي وبالسيطرة الطبقية السياسية، وفى الوقت نفسه تفسر نشأة الدولة وعلاقتها بالمجتمع على أساس انقسام هذا المجتمع إلى طبقات متناقضة، وقد عبر (إنجلز) عن ذلك بقوله:

(ليست الدولة مجرد نتاج للمجتمع في مرحلة معينة من مراحل تطوره، إنها اعتراف بأن هذا المجتمع يتخبط مع نفسه في تناقضات لا حل لها بانقسامه ، إلى أضداد لا سبيل إلى التوفيق بينها،

فيقف عاجزاً عن تلافيها، وحتى لا يفنى المتصارعون، أي الطبقات الاجتماعية، بعضهم بعضاً ويفنى معهم المجتمع، فإن الحاجة تفرض نفسها إلى سلطة تضع نفسها في الظاهر فوق المجتمع لتطمس الصراع وتبقيه في حدود (النظام)، هذه السلطة التي نشأت من المجتمع والتي تضع نفسها مع ذلك فوقه وتتزايد غربتها عنه، هذه السلطة هي الدولة[٤]، وترتبط الدولة عند إنجلز بتناقضات مستويات التكوين الاجتماعي، وتمثل (الخلاصة الرسمية) للمجتمع.

أما الزاوية الثانية التي اهتمت الماركسية التقليدية ، فهي الدولة البونابرتية كتعبير عن أنموذج للدولة الرأسمالية الاستبدادية، واستخدمها ماركس لوصف النموذج النابليوني (نابليون الثالث) في فرنسا، والبسماركى فى ألمانيا[٥]. ويلاحظ أن ماركس وأنجلز عالجا الموضوعين سالفي الذكر، في إطار الرأسمالية الأوروبية ،أما حديثه عن الدولة في نمط الإنتاج الآسيوي فكان يشير فيه إلى تجربتي الهند والصين، ونشر سلسلة مقالات عن نمط الإنتاج الأسيوي في مجلة (نيويورك دبلى تريبيون). ويرى (بولانتزاس) أن تناول ماركس وانجلز ولينين للدولة والصراع الطبقي ، والدولة الرأسمالية عامة، سيطر عليه الخطاب السياسي، وجاء نقد غرامشى لميكافيلى هو الآخر في الإطار نفسه، فهذه النصوص استخدمت للنضال الأيديولوجي أساساً، حيث جاءت كحاجة ماسة للرد على الانتقادات الموجهة ضد النظرية الماركسية[٦]، ومن هنا شابها النقص، حيث اضطر أصحابها إلى الانطلاق من الأرضية الأيديولوجية نفسها التي وقف عليها الخصوم.

هناك أسباب عدة لقصور معالجة موضوع الدولة عند الماركسية التقليدية، من أهمها تناول السياسة، وتعد الدولة من أهم قضاياها، ليس كموضوع مستقل يعبر عن البناء السياسي القانوني الفوقي الذي لا يتمتع باستقلالية نسبية عن البناء المادي التحتي، وإنما نظرت إلى السياسة على أنها تعبير مكثف عن الاقتصاد، والدولة في هذا الإطار- كما يرى لينين - تعبير مكثف عن التناقضات[٧]. مستشهداً بقول ماركس، ويظهر تأثر مفهوم لينين عن الدولة بالخطاب السياسي وبالكفاح السياسي للطبقة العاملة، من اعتباره أن المشكلة الأساسية في أية ثورة هي مشكلة سلطة الدولة، وإن كفاح الطبقة العاملة ضد النظام البرجوازي الروسي، يهدف إلى الاستيلاء على سلطة الدولة، ويستشهد بقول ماركس "أن الدولة هي خلاصة المعارك العملية التي خاضتها البشرية، فالدولة تعبر إذن من الناحية السياسية، وفى حدود ما يسمح به شكلها، عن كل المعارك والاحتياجات والمصالح الاجتماعية"[٨]. ويمكن تحليل علاقة الدولة بالتكوين الاجتماعي عند لينين، من خلال معرفة أن الدولة هي المجال الذي يوضح أسرار التكوين الاجتماعي، فهي دائماً الساحة التي تشهد الوضع الذي تنفصم فيه وحدة هذا التكوين، وقد استعان لينين في هذا الصدد، بقول إنجلز إن الدولة هي الممثل الرسمي للمجتمع، وأن هذه الدولة ، الرأسمالية الروسية ، هي التي كشفت عن ازدواج السلطة في روسيا بين سلطة رسمية هي سلطة القياصرة ،وسلطة فعلية هي سلطة السوفيتيات، في ظل الوضع الثوري[٩].

غير أن "بولانتزاس" يرى أن المفهوم اللينيني للدولة ،لا يجب فهمه في إطار المقولة المأثورة لماركس، من أن الدولة هي مجرد جهاز، أو أداة ، من أدوات الطبقة المسيطرة، وبدلاً من ذلك يمكن اعتبار أن هذا المفهوم ينظر إلى البنية السياسية الفوقية انطلاقاً من وظيفتها ومكانها بين مجموع الأبنية الاجتماعية، ويستدل "بولانتزاس" على ذلك من تفرقة "لينين" بين سلطة الدولة وجهاز الدولة.

فجهاز الدولة يعنى أمرين عند "لينين"[١٠]:

أولاً: الدور الذي يؤديه ضمن مجموع أبنية التكوين الاجتماعي، أي وظائف الدولة المختلفة، الاقتصادية ،التقنية، والسياسية بالمعنى الضيق، والأيديولوجية وغيرها.

ثانياً: الموظفون بالدولة، أي الكوادر والكفاءات الإدارية، والبيروقراطية والجيش.

وبالنسبة لمفهوم سلطة الدولة فيشير لدى "لينين" إلى الطبقة الاجتماعية أو ذلك القسم من الطبقة الذي بيده السلطة[١١].

ويبدو أن "بولانتزاس" استخدم منهجاً بنيويًّا ، مع بعض التحليل المادي التاريخي في تفسيره الخاص لمفهوم ودور الدولة ،عند لينين، واستعان في الوقت نفسه بمقولاته الأساسية حول "خصوصية" السياسة ، وما يتميز به المستوى السياسي عن المستوى الاقتصادي، في إطار التكوين الاجتماعي الرأسمالي، بيد أن تحليل لينين لدور وطبيعة الدولة في المجتمع الرأسمالي وعلاقتها بكل من الطبقتين البرجوازية والعاملة ،يخالف إلى حد كبير نسبيًّا ما ذهب إليه "بولانتزاس"، إذ استخدم التحليل المادي التاريخي ، في ضوء المنهج المادي الجدلي، وذلك في قراءته لأفكار ماركس وأنجلز حول الدولة ومصادقته شبه التامة على هذه الأفكار، وهو ما بدا واضحاً في كتابه "الدولة والثورة" إذ قدم فيه ردوداً سياسية وأيديولوجية على محاولات كل من الاشتراكيين الثوريين الديمقراطيين و المنشفيك تفسير أفكار ماركس وأنجلز حول الدولة في المجتمع البرجوازى وموقف البروليتاريا من الدولة حال الاستيلاء على السلطة، ومستقبل الدولة في المرحلة الانتقالية، وأخيراً زوال الدولة في المرحلة العليا من الشيوعية، وما رأى من قيام كتاب ماركسيين أمثال كاوتسكى وبليخانوف وغيرهما بتشويه متعمد لأفكار ماركس وأنجلز حول الدولة[١٢]. ويكاد تفنيد لينين لهذه الكتابات يشغل المحور الرئيسي للكتاب، ولم يتضح منه أن لينين يقدم رؤية خاصة به للدولة، سواء فى المجتمع البرجوازي أو في ديكتاتورية البروليتاريا، والمجتمع الشيوعي، ومن هنا يصدق عليه رأى "بولانتزاس"سالف الذكر، من أن الكتابات الماركسية الأولى سيطرت عليها لغة الكفاح السياسي والأيديولوجي حول الدولة.

ويمكن القول، بناءً على ما سبق من الأفكار الماركسية الأولى حول الدولة والسلطة السياسية وعلاقتها بالصراع الطبقي: إن عدم إعطاء الماركسية التقليدية اهتماماً منهجيًّا ونظريًّا كافياً للدولة ظل فترة طويلة على هذا المنوال حتى منتصف السبعينيات، باستثناء كتابات "غرامشي" كما سبق القول، التي

شهدت ظهور كتابات المفكر الفرنسي "لويس التوسير" في كتب "رأس المال" و "من أجل ماركس" والتي تأثر بها "نيكوس بولانتزاس" في البداية، وهو ما بدأ من كتابه الأول "السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية" في عام ١٩٦٨، وتبعه "رالف ميليباند"، وهو كاتب ماركسي بريطاني، في كتابه "الدولة في المجتمع الرأسمالي" عام ١٩٦٩، وهو ما سنتعرض له بالتفصيل فيما بعد.

ومن أسباب غياب رؤية متكاملة للدولة والسلطة في الكتابات الماركسية الأولى، تلك الظروف التي مرت بها حركة الطبقة العاملة على المستوى الدولي بعد لينين، إذ لم تعط الأممية الثانية والثالثة اهتماماً ذي بال لمسألة الدولة وبعض مستويات التكوين الاجتماعي، مسوغة ذلك بالقول إنها تعد مجرد انعكاس للبنية الاقتصادية المادية[١٣]. فقد غلبت الطبيعة الاقتصادية Economism على مناقشات ومداولات كل من الأممية الثانية والثالثة، أي ساد تحليل القضايا المطروحة على أساس اقتصادي بحت واستند هذا التحليل على اعتبار أن تغيير النظام الاجتماعي البرجوازي يحدث في ميدان الاقتصاد فقط، ومن ثم فإن أي فعل سياسي لا بد أن يجعل من المجال الاقتصادي هدفه الأساسي.

أما المفكر الإيطالى الماركسى "جرامشى" فقد صاغ تصوره حول الدولة من خلال دراسة الواقع السياسي الإيطالي منذ مطلع القرن العشرين، معتمداً في ذلك ليس على النظرية الماركسية فقط، وإنما على قراءة ميكافيللى ونقده، وبعض الأفكار الواردة في النظرية الوظيفية الغربية. فقد أدى اهتمامه الرئيسى بالمثقفين ودورهم فى المجتمع إلى دراسة الرؤية الماركسية للدولة والأيديولوجيا والطبقات، وقد كتب إلى "تانيانا شوخت" عام ١٩٣١ يقول: إن الماركسيين يرون عادة في الدولة "مجتمعاً سياسيًّا" وليس توازناً بين مجتمع سياسي ومجتمع مدني، وأن الدولة عندهم تعبر عن هيمنة فئة اجتماعية واحدة على المجتمع بأسره، والجدير بالذكر أن مفهوم الهيمنة لدى "غرامشي" يشير إلى "نظام تسيطر فيه طريقة معينة للحياة والتفكير، وليس فيه إلا مفهوم واحد للحقيقة ينتشر في المجتمع بكافة مظاهرة المؤسسة والخاصة يصوغ بروحيته كل الأذواق والأخلاق والعادات والمبادئ الدينية والسياسية، وكل العلاقات الاجتماعية، وخصوصاً فى ملامحها الثقافية والأخلاقية[١٤].

ويتجه مفهوم الهيمنة عنده إلى السيطرة القائمة على الرضا الإيجابي من جانب الطبقات الحكومية والتي تتوصل إليها طبقة ذات مصالح اقتصادية طائفية في تحالفها مع طبقات وفئات اجتماعية أخرى في حالة الرأسمالية، وفى حالة الطبقة العاملة فإنها قد تعود إلى ما يسميه "الكتلة التاريخية" التي تتكون من تحالف عريض يضم – فضلاً عن البروليتاريا – الفلاحين والمثقفين العضويين والبرجوازية الصغيرة، وهذه السيطرة تتم بالموافقة أكثر من القوة، ومن قبل طبقة أو فئة على بقية الطبقات. بعبارة أخرى: تشير الهيمنة إلى الولاء "العضوي" الذي تحصل عليه أيه فئة اجتماعية مسيطرة من جانب الجماهير، بفضل هيبتها الاجتماعية والثقافية، وتفوقها المفترض وظيفيًّا فى الإنتاج، ومن هنا رأى أن

البرجوازية الإيطالية مارست هيمنة شبه مطلقة على العمال والفلاحين منذ عام ١٨٧٠ وحتى ١٨٩٠ ، بعد تحقيقها للوحدة الإيطالية وقبل قيام الحزب الاشتراكى الإيطالى[١٥].

ومن جانب آخر تشير الهيمنة لدى "جرامشي" إلى أمرين:

(١) تعد المصالح السياسية للطبقات الحاكمة فى علاقتهما بالدولة الرأسمالية، معبرة عن المصلحة العامة للشعب أو الأمة، وفى ذلك يقول: صحيح أن الدولة هي جهاز لجماعة معينة يستهدف تهيئة الظروف الملائمة لتوسعها ونموها إلى أقصى حد، غير أن هذا النمو يصور على أنه القوة المحركة لتوسع عام، أي بوصفه القوة الدافعة لكل الطاقات "الوطنية"، فحياة الدولة هي محاولة مستمرة لتحقيق توازنات غير مستقرة بين مصالح المجموعة الأساسية ومصالح المجموعة التابعة وتجاوز هذه التوازنات، وهى توازنات لا تسود فيها مصالح المجموعة الحاكمة على طول الخط، بل إلى حد معين وليس إلى حد تحقيق مصالحها الاقتصادية – الطائفية الضيقة[١٦].

(٢) إن السمات المميزة للدولة الرأسمالية والصراع الطبقي في التكوين الاجتماعي الرأسمالي، تتيح حرية واسعة للحركة أمام الكتلة الحاكمة، حيث تقوم الأقسام السائدة سياسيًّا فيها بدور وسيط هو الدور المهيمن أو القيادي، استناداً إلى ما تتمتع به هذه الأقسام أو طبقة من الطبقات من سيطرة على سائر الطبقات والأقسام الحاكمة[١٧].

وقد انتقد "بولانتزاس" مفهوم "جرامشي" عن الهيمنة وطبيعة الدولة الرأسمالية بفعل الغموض الشديد في هذا المفهوم، وغلبة النزعة التاريخية – غير المنهجية – عليه بحيث عالج مستويات التكوين الاجتماعى الرأسمالى دون الربط بينها من ناحية القوانين التاريخية التي تحكم هذا التكوين، وتأثره كذلك بأفكار ميكافيللى وبريولا وكروتشه[١٨]. كما وجه النقد أيضاً إلى تأثر "جرامشى" بمفهوم المجتمع المدني الشائع فى الكتابات الليبرالية الغربية، والذي يقوم على فصل هذا المجتمع عن الدولة اقتصاديًّا واجتماعيًّا وبعد "جرامشى" جاءت أفكار المفكر الفرنسى "لويس التوسير" التى أعطت دفعة جديدة للمدرسة الماركسية، وبصفة خاصة حول الدولة وعلاقتها بالبناء الاجتماعي ودور أجهزة الدولة المختلفة في صياغة العلاقات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية في المجتمع، فقد طرح "التوسير" في كتاباته قراءة جديدة لأفكار ماركس ولينين والنظرية الماركسية الكلاسيكية بوجه عام، وذلك على ضوء استعارته لمقولات المدرسة البنيوية الفرنسية، فضلاً عمَّا أدخل في هذه المدرسة من تطوير نظري لها، وقد مثلت أفكار "التوسير" مصدراً مهمًّا لمن تبعه من كتاب ماركسيين آخرين مثل "بولانتزاس" وغيره، ومن هنا سوف نبدأ بدراسة "التوسير".

المبحث الثاني

النظرية الماركسية الجديدة:

يعد "التوسير" من الرواد الأوائل للماركسية الجديدة التي شاعت في غرب أوروبا وبصفة خاصة فى فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية، كما أنه أدخل كثيراً من مفاهيم ومقولات النظرية البنيوية Structuralism التي انتشرت أساساً في فرنسا على يد "جان بياجيه" و "ميشيل فوكو" و "جاستون باشلار"، ومن ناحية أخرى فقد استفادت النظرية البنيوية بدورها من المادية التاريخية والاقتصاد السياسى الماركسى. ولا يتسع المقام هنا لدراسة النظرية البنيوية وأهم أفكارها، ويحسن الإشارة إلى أن هذه النظرية تبحث بوجه عام فى كيفية عمل أنماط أو قوانين أي نظام ـ معرفياً كان أم اجتماعيًّا ـ في الظاهرة موضع البحث، سواء كانت اللغة أو الثقافة أو المجتمع. وحسب هذه النظرية يتطور نظام ما بفعل تحولات معينة عبر عمليات محددة يمكن التنبؤ بها من خلال معرفة السمات الأساسية لهذا النظام[١٩].

وبالنسبة "لألتوسير" فقد خرج من قراءته لأعمال ماركس بالقول إن تفسير الظواهر الاجتماعية لا يعتمد على نوايا الأفراد أو رغباتهم، بل إن الأبنية المجتمعية المختلفة من اقتصادية وسياسية وأيديولوجية وعملية هي التي تحدد كافة ملامح الحياة الاجتماعية، ومن هنا أدخل "التوسير" المنظور البنيوي على التحليل المادي التاريخي من خلال تعريف الأبنية وطرق تغيرها بالكشف عن التناقضات الكامنة في البنية ذاتها، أما عن دور الفرد في التاريخ فلا يمكن النظر إليه كفاعل، ولكن ك "حامل" لأدوار معينة تؤكد على قوانين التغير البنيوية دون أن تكون لديه القدرة على إعادة تشكيل هذه القوانين[٢٠]. ركز "التوسير" تحليله البنيوي على علاقة الأيديولوجيا والسياسة كبناء فوقى بالاقتصاد كبناء تحتي من زاوية النظر إلى أن مسألة الأيديولوجيا تعد أساسية في توليد علاقات الإنتاج، فالأفراد يحتلون مواقعهم في المجتمع من خلال تقسيم للعمل يحدد دورهم في الإنتاج والاستغلال والقمع والممارسات الأيديولوجية والعملية، وعلى هذا الأساس قام "التوسير" بتحديد علاقة الأبنية الفوقية بالأبنية التحتية

على النحو التالي[٢١]:

(١) يوجد قدر من الاستقلال النسبي للبناء الفوقي في علاقته بالبناء التحتي، رغم أنه ينبع منه ويتشكل به.

(٢) هناك تفاعل متبادل بين كل من البناء الفوقي والبناء التحتي، حيث تؤثر التغيرات التي تحدث في البناء الأول على القاعدة أو البنية التحتية، كما تمارس الأخيرة تأثيرها في البناء الفوقي.

وقد انتقد "ألتوسير" الماركسية الكلاسيكية لأنها رأت أن الدولة محصورة فقط فى الجهاز القمعي، أي جهاز الدولة القمعي الذى يحتوى على: الحكومة، الإدارة، الجيش، البوليس، المحاكم، السجون. وفيما

عدا جرامشى لم يعط كلاسكيو الماركسية اهتماماً ذا بال لأجهزة الدولة الأخرى، أي الأجهزة الإيديولوجية والتي أطلق عليها "جرامشى" مؤسسات المجتمع المدني مثل الكنيسة والمدارس والنقابات وغيرها.

وتتضمن أجهزة الدولة الإيديولوجية عند "التوسير" المؤسسات التالية[٢٢]:

١- الجهاز السياسي (النظام السياسي بما فيه مختلف الأحزاب).
٢- الجهاز الديني (نظام مختلف الكنائس).
٣- الأسرة.
٤- المدارس (العامة والخاصة).
٥- الجهاز الإعلامي (صحافة، إذاعة، تليفزيون).
٦- الجهاز الثقافي (آداب، فنون جميلة، رياضة).
٧- الجهاز القانوني والتشريعي.
٨- الجهاز النقابي.

ومن أهم ما يميز جهاز الدولة القمعي عن أجهزة الدولة الأيديولوجية أن الأول يسير بواسطة العنف، بينما الثانية تسير بواسطة الأيديولوجية، غير أن ذلك لا يعنى أن جهاز الدولة القمعي يسير فقط بالعنف، وإنما تسيره الأيديولوجية أيضاً؛ لأنها تؤمن تماسك فروع هذا الجهاز وتعيد إنتاجها، فضلاً عن القيم المستمدة من الأيديولوجيا التي تفرضها هذه الفروع على المجتمع. وبالمثل فإن أجهزة الدولة الأيديولوجية وإن كانت تسير بشكل غالب بواسطة الأيديولوجيا، فإنها تسير بشكل ثانوي بواسطة القمع الذي يتجلى في المدارس والكنائس كمثال في لوائح وأنظمة العقاب والطرد والحرمان والاختيار، كما أن جهاز الدولة الأيديولوجي الثقافي تحكمه الرقابة[٢٣].

ويرى "التوسير" أن جهاز الدولة القمعي يتسم بالتوحد بفعل سيطرة البرجوازية عليه، بينما تتسم أجهزة الدولة الأيديولوجية بالتعدد والاختلاف ولكن الأيديولوجيا المسيطرة والتي هي أيديولوجيا "الطبقة المسيطرة" توحد بينها، وإن كان ذلك لا يتم بسهولة. لأن الطبقة المسيطرة أو التحالف المسيطر لا يستطيع أن يسن القوانين في أجهزة الدولة الأيديولوجية نتيجة المقاومة التي تبديها الطبقات المستغلة وحيث يمكن للأخيرة أن تجد الوسيلة والفرصة للتعبير عن نفسها في هذه الأجهزة من خلال استغلال التناقضات الموجودة فيها، أو بتغلغلها داخل هذه الأجهزة واكتساب مواقع تقاتل منها، بهذا المعنى فإن أجهزة الدولة الأيديولوجية تعد الساحة التي يدور فيها الصراع الطبقي. ومن هنا فإن هذه الأجهزة تتمتع بقدر من الاستقلال النسبي بفعل تعددها واختلافها الذي يمكن أن يوفر مكاناً موضوعيًّا لتناقضات تعبر عن تأثيرات الصدامات بين البرجوازية والبروليتاريا[٢٤].

ويبين "ألتوسير" كيف تلعب الأجهزة الأيديولوجية للدولة دورها في تحديد إنتاج علاقات الإنتاج الرأسمالية. من خلال هذه الأجهزة رغم أنها ـ تبدو حيادية ـ إلا أن وظيفتها تبدو أخطر وأنجع للنظام الرأسمالي من الأجهزة القمعية التي أصبحت ثانوية، فمتى يمكن إخضاع باقي الطبقات الاجتماعية لنمط الإنتاج السائد، يجب استعمال كل هذه الأجهزة الأيديولوجية، فإعادة إنتاج وسائل الإنتاج لا يمكن ضمانها إلا بإعادة إنتاج قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وهنا تتدخل بدقه الأجهزة الأيديولوجية للدولة والأجهزة القمعية للدولة، ولكن في الأخير يعد "التوسير" أن الأجهزة الأيديولوجية هي التي تضمن أساساً إعادة إنتاج علاقات الإنتاج، وهذا تحت سيطرة وحماية جهاز الدولة القمعي، وإن أخطر جهاز أيديولوجي يمكن أن يؤدي هذه الوظيفة وفق "التوسير" هو الجهاز الأيديولوجى المدرسي، فالمدرسة تحتضن الأطفال منذ الحضانة، وتغرس في عقولهم المعرفة مغلفة بالأيديولوجية المهيمنة (فرنسية، علوم، آداب) أو الأيديولوجية المهيمنة الخالصة للدولة (الأخلاق والفلسفة)، فالأيديولوجيا البرجوازية المهيمنة تصور المدرسة كوسط حيادي خالي من كل أيديولوجيا، ولكن الحقيقة غير ما تدعيه وتنشر له هذه الأجهزة من حيادية.

إن السيطرة البرجوازية نابعة ـ على العكس ـ في المجتمع الرأسمالي عن الجهاز الأيديولوجي المدرسي أساساً[٢٥]، وبالنسبة لدور جهاز الدولة القمعي، فإنه يؤمن بالقوة الجبرية الشروط السياسية لتوليد علاقات الإنتاج للتشكيلة الاجتماعية الرأسمالية وهى علاقات استغلال أساساً، فبجانب أن جهاز الدولة القمعي يولد نفسه من خلال أفراد سياسيين وعسكريين في الدولة الرأسمالية فإنه يوفر بالقمع ، بدءًا من القوة الجسمية الأكثر شراسة، مروراً بالأوامر والنواهي الإدارية اليسيرة حتى الرقابة العلنية أو الضمنية، والشروط السياسية لسير الأجهزة الأيديولوجية.

ويطرح "التوسير" تطور دور الأجهزة الأيديولوجية للدولة في التشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية وخاصة في نمط الإنتاج الإقطاعي، والذي تميز بدور أيديولوجي بارز للكنيسة، التي كانت تؤدى ليس فقط الوظائف الدينية بل الوظائف التعليمية وجزءًا من الوظائف الإعلامية والثقافية أيضاً[٢٦]. أما في التشكيلة الاجتماعية للرأسمالية المعاصرة فإنه يتصور أن الجهاز الأيديولوجي التعليمي (المدرسة) حل مكان الكنيسة وصار هو جهاز الدولة الأيديولوجي ذا الوضع المسيطر كما سلف الذكر.

تأثر "بولانتزاس" فى كتاباته الأولى بأفكار "التوسير"، وخاصة في تحليل النظام الرأسمالي وما تتميز به الدولة في إطار هذا النظام من استقلال نسبي عن أبنية المجتمع ومستوياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية. هذا فضلاً عما يتسم به كل مستوى من هذه المستويات بدرجة من التميز والاستقلال عن بعضها البعض. وقد كانت تحليلاته بحق تحدياً خلاقاً في ميدان علم الاجتماع السياسي وعلم الاجتماع الماركسي عموماً، بحيث شكلت كتاباته إضافة جديدة للماركسية مطوراً من خلالها كثيراً من المقولات الماركسية التقليدية، وتستمد أهمية أطروحات "بولانتزاس" شرعيتها من أمرين: الأول هو أن

محاولته هي المحاولة الأولى منذ "غرامشي"، التي سعت إلى تطوير نظرية متسقة حول طبيعة ودور الدولة في مختلف التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية والتي حاولت شرح العلاقة بين التغييرات الاجتماعية والاقتصادية وتحولات النظام السياسي، أما الأمر الثاني فيكمن في الجهاز النظري المنسق الذي اعتمد عليه "بولانتزاس" في صياغة أطروحاته حيث لم يلجأ إلى تراكمية الاستشهاد بل انطلق من معطيات "ألتوسير" النظرية وعمل على استعمال هذه المعطيات في حقل خاص هو الحقل السياسي(٢٧). وربما يكون "بولانتزاس" الكاتب الماركسي الوحيد الذي جعل من إشكالية الدولة والسلطة في المجتمعات الرأسمالية محوراً أساسيًّا إن لم يكن الوحيد في كتاباته وأطروحاته العديدة، وهذا ربما لسد نقص أو فراغ في الدراسات الماركسية حول الدولة، وليرد على بعض القائلين بغياب نظرية ماركسية في الدولة، فمنذ كتاباته الأولى وحتى الأخيرة منها بقى "بولانتزاس" يدور حول مسألة الدولة، تحديد حقلها النظري وعلاقتها بنمط الإنتاج، تطور أشكالها في نمط الإنتاج الواحد، شروط الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وإذا كانت كل لحظة نظرية أصيلة ترتبط بلحظتها التاريخية، فقد كان من الطبيعي أن يتمحور عمل "بولانتزاس" حول الدولة الرأسمالية(٢٨).

ويرى "بولانتزاس" أن الدولة الرأسمالية هي محصلة الصراع الطبقي وهو هنا يعيد الأفكار الماركسية نفسها منذ "ماركس" وحتى "لينين" إذ تتحكم وظيفة الدولة السياسية المتعلقة بالصراع الطبقي في وظيفة الدولة التقنية والتنظيمية أو بشكل أدق ليس للدولة وظائف منفصلة بل لها وظيفة شاملة، وهذه الوظيفة هي دورها السياسي في تمكين السيطرة الطبقية أي الحفاظ على المصالح السياسية للطبقة المسيطرة(٢٩)، ولكن "بولانتزاس" في تحليله للدولة الرأسمالية يبحث في عمق النظام الرأسمالي وكيفية اشتغاله وتحليل العناصر الهيكلية للدولة الرأسمالية والمنطق الداخلي الذي يحكمها، وهذا ما أدى به إلى اعتبار أن الانتماء الطبقي للقائمين على جهاز الدولة ليس هو الأساس في تفسير سلوك الدولة وخياراتها الطبقية، ولذا فهو لا يستبعد أن تنشأ في داخل الطبقة الرأسمالية المهيمنة بعض الصراعات الداخلية، وقد تحظى بعض شرائح هذه الطبقة بمصالح شرائح أخرى من الطبقة نفسها، ولكن تظل الدولة في النهاية هي الإطار التوحيدي لكل هذه الشرائح المتنافسة(٣٠).

وهذا يقود الدولة لضمان هذه الوظيفة إلى التمتع بدرجة من الاستقلال النسبي، حتى تستطيع الدولة الرأسمالية تأمين هامش من الاستقلال والمناورة لاحتواء بعض التوازن الذي قد يأتي من طرف الطبقات الأخرى المستغلة، وهكذا ينظر "بولانتزاس" إلى الدولة الرأسمالية بوصفها في وقت ما عامل التماسك لتشكيل اجتماعي وعامل تكرار ظروف الإنتاج لنظام ما عن طريق الحفاظ على هيمنة طبقة وتقوم الصيغة على تقويم نقدي للنظريات التعددية عن الدولة التي ترمي نمطيًّا إلى وضع قناع على الأساس الطبقي للسلطة السياسية المتحققة في المؤسسات(٣١)، ويذهب "بولانتزاس" إلى أن الدولة الرأسمالية تخفى

بانتظام الطبيعة السياسية الطبقية لمؤسساتها السياسية، وهذا يتحقق أيضاً من خلال الدور المعقد الذي يلعبه العامل الأيديولوجي في هذا المجال، وهنا يظهر تأثير غرامشي الذي يعزو لهذا العامل أهمية كبرى في سبيل تحقيق الهيمنة والسيطرة، إننا — يقول بولانتزاس – بصدد دولة شعبية قومية طبقية بمعنى الكلمة، دولة تدعى أنها تجسيد للإرادة الشعبية أي إرادة الشعب الأمة الذي يعرفه القانون بأنه مجموع المواطنين والأفراد الذين تمثل الدولة وحدتهم، وأساسه الحقيقي هو التفتت والانعزال الذي يتجلى في العلاقات الاقتصادية في أسلوب الإنتاج الرأسمالي[٣٢].

إن الدولة بفعل منطقها الأيديولوجي هذا تحول الأفراد الذين هم عوامل الإنتاج إلى مجرد أفراد ومواطنين، أي بوصفهم أشخاصاً سياسيين، وهكذا تبدو الدولة وفق "بولانتزاس" دولة شعبية لا طبقية تقوم مؤسساتها على مبادئ الحرية والمساواة، بحيث لا تستمد هذه الدولة شرعيتها من المؤسسات الإلهية كما هو في النظام الملكي، وإنما تستمدها من إرادة مجموعة من الأفراد بوصفهم مواطنين أحرارًا متساويين من الناحية الشكلية، وهكذا يصبح الشعب ذاته المبدأ الذي يحكم الدولة لا بوصفه مؤلفاً من "عوامل الإنتاج" الموزعة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وإنما جمعاً من الأفراد والمواطنين الذين يساهمون في الحياة السياسية القومية المشتركة عن طريق الاقتراع العام الذي يعبر عن الإرادة العامة[٣٣]، وكأن هذه الأمور الشكلية والمظاهر الليبرالية من مساواة وديمقراطية وعدالة واجهة تخفي وراءها الدولة الرأسمالية حقيقتها الطبقية حتى تظهر أنها دولة الجميع وليست دولة طبقية.

ومع أن "بولانتزاس" يبتعد عن تحليلات الماركسية الكلاسيكية .كما تظهر عند ماركس وإنجلز ولينين . إلا أنه سرعان ما يعود إلى المنبع، . إلى أساس النظرية الماركسية .، حيث يذهب إلى أنه لا يمكن التصدي لموضوع الدولة دون الرجوع مباشرة إلى موضوع الصراع الطبقي، فالدولة فى نهاية المطاف هي محصلة لهذا الصراع، ويستند "بولانتزاس" في إدراكه لهذه القضية إلى قضيتين أساسيتين "لماركس" و "إنجلز" واردتين في البيان الشيوعي الأولى، أن كل صراع طبقي هو صراع سياسي، والثانية أن الصراع الطبقي هو محرك التاريخ، فلقد كان "ماركس وإنجلز، ولينين وغرامشي"، يضعون دائماً في اعتبارهم عند التمييز بين النضال (العملي) السياسي والكفاح الاقتصادي خصوصية النضال السياسي والذي يتمثل في أن هدفه المتميز هو الدولة بوصفها مستوى نوعيا من أبنية التكوين الاجتماعي، وكما يقول ماركس إن الهدف النهائي لحركة الطبقة العاملة هو الاستيلاء على السلطة السياسية[٣٤].

إن الصراع الطبقي إذن يتشكل داخل الدولة وهو الذي يحدد الطبقة ووظيفة الدولة الرأسمالية التي هي في الأخير محصلة لهذا الصراع، فالطبقة الحاكمة تستعمل كل الطرق لإخضاع الطبقات الأخرى لسيطرتها، فالسياسة لا تعنى فقط نظم ومؤسسات السلطة الطبقية وقدرة الجماعات المسيطرة على تسيير وقمع الفئات الأخرى، وإنما السياسة تشمل صراع الطبقات الكادحة ودور تنظيماتها ومؤسساتها للتأثير على القرارات السياسية وقدرتها على السيطرة على الأجهزة الحكومية الرسمية وغير الرسمية، وخاصة

صراعها من أجل السيطرة على فائض القيمة[٣٥]. إن تعرض "بولانتزاس" للدولة في المجتمعات الرأسمالية قاده إلى التعرض إلى مفهوم السلطة، أي سلطة الدولة التي يعنى بها سلطة طبقة محددة ، تتطابق الدولة مع مصالحها على غيرها من الطبقات الاجتماعية، ويعتقد "بولانتزاس" أن لمفهوم السلطة أهمية بالغة في هذا الميدان، رغم أن "ماركس، أنجلز، لينين، غرامشي" لم يطرحوا مفهوم نظريًّا واضحاً للسلطة، فلقد كان "ماركس، وأنجلز" يعدان دائماً أن مجال مفهوم السلطة أو النفوذ أو ما يرتبط به من مفاهيم أخرى كمفهوم السيطرة هو مجال العلاقات الطبقية، وهذا أكثر وضوحاً عند "لينين"، الذي يرى أن بفعل القوى وعلاقات القوة أو علاقات السلطة مجالاً محدداً هو مجال الصراع الطبقي[٣٦].

فالعلاقات القائمة بين الطبقات هي علاقات سلطة أو قوة، ذلك أن مفهوم السلطة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الطبقة، فالطبقة المالكة أو الطبقة البرجوازية تمارس سيطرتها وقوتها المتأتية من هذه الملكية للسيطرة واستغلال الطبقات الأخرى، فهذه الملكية هي أساس السيطرة وهى أساس النزاع الطبقي. فالعلاقة بين الدولة والطبقة البرجوازية المسيطرة يرى "بولانتزاس" أن القول باستقلالية نوعية مميزة للدولة عن المستوى الاقتصادي، لا يعنى أن هذه الدولة لا تعمل في خدمة مصالح هذه الطبقة[٣٧]. فهي تخدم مصالحها جيداً. وإن كان ذلك لا يستدعي بالضرورة أن يشارك الطبقة البرجوازية مباشرة في أجهزة الدولة والحكومة من خلال تولي المناصب والمراكز الحساسة في هذه الأجهزة، أو أن تتشابه الأصول الاجتماعية لمن يتولى المواقع العليا في الدولة والحكومة مع نظيرتها في البرجوازية بالضرورة، وإن كانت المشاركة هي القائمة بالفعل، فذلك لا يعد سبباً لكون وظيفة الدولة مرتبطة بمصالح البرجوازية في التكوين الاجتماعي الرأسمالي، بل نتيجة موضوعية لمنطق النظام الرأسمالي نفسه، حيث تخدم الدولة مصالح البرجوازية ككل وليس أقساماً أو شرائح معينة منها، ويرى "بولانتزاس" أن الدولة تخدم هذه المصالح جيداً عندما لا يشارك أفراد البرجوازية مباشرة في جهاز الدولة، أي عندما لا تكون الطبقة الحاكمة اقتصاديًّا هي الحاكمة سياسياً[٣٨]، وقد جاءت تصورات رالف ميليباند حول مقولة الاستقلال النسبي للدولة الرأسمالية في ذات إطار الإضافة النظرية لبولانتزاس، ورغم التحفظات التي أبداها الأخير على "ميليباند"، إلا أن الجديد في أفكاره هو أن الدولة تتميز ، في رأيه بالاستقلال النسبي في المجتمع البرجوازي في مواجهة الطبقة المسيطرة في هذا المجتمع فقط، فبعد زوال هذه الدولة تقوم دولة اشتراكية تتميز بالاستقلال في مواجهة المجتمع المدني ذاته، وهو ما حدث بالفعل لتجارب الدول الاشتراكية، وخاصة الاتحاد السوفيتي السابق والصين.

ومن جانبه قدم "ميليباند" قراءة مستحدثة لأفكار ماركس حول الدولة، فقول ماركس أن الدولة هى مجرد لجنة تدير الشؤون العامة للبرجوازية ككل، لا يعنى أنها تابعة لها، وإنما تعمل كضابط

منظم لحرية حركة البرجوازية واندفاعهم بفعل عدم رشاد أسلوب الإنتاج الرأسمالي وتفتته، حيث تتسم سلوكيات وقيم الرأسماليين والمشروعات الرأسمالية بالأداء في إطار المصالح الفردية ضيقة الأفق.

وتصبح الدولة هي الأداة الوحيدة لحفظ الرأسمالية ووقايتها من ذاتها ومن تصاريح الرأسماليين أنفسهم. والواقع أن الدولة الرأسمالية تخلق حكومة لـ "الكل" وليس لقسم أو شريحة معينة من البرجوازية، فدرجة رشاد الدولة الرأسمالية بالنسبة للنظام تزداد بفعل تدخلها المتزايد فى الحياة الاقتصادية وفى مرحلة مقصورة للرأسمالية، وهذا ما حدث بالفعل في تجربة اليابان الحديثة[٣٩].

وقد وجه ميليباند بدوره انتقادات لمفهوم الدولة عند ماركس وأنجلز، فإذا كانت الدولة الرأسمالية تعمل لصالح البرجوازية فإن ذلك لا يرجع بالأساس إلى أوامر صادرة من هذه الطبقة، وكون الدولة الرأسمالية دولة طبقية لا يعنى أنها بمثابة أداة للسيطرة الطبقية، فهي تقوم بوظائفها متمتعة بذلك القدر من الاستقلال النسبي المطلوب لأدائها هذه الوظائف كدولة طبقية. وهذا المستوى من الاستقلال عن الطبقة المسيطرة والمجتمع المدني يمكنها من تحديد أفضل الوسائل لخدمة من يحوزون القوة ويزعمون أن مصالحهم تعبر عن "الصالح العام"[٤٠].

ويرتبط الاستقلال النسبي للدولة مباشرة بتمتع السلطة التنفيذية في مواجهة مؤسسات معينة (مثل البرلمان) وجماعات المصالح الممثلة للطبقة المسيطرة بقدر من حرية المبادرة، والقرار، وتشير الدولة إلى كيان منفصل عن المجتمع المدني بمسافة معينة، وأن هذا الانفصال ينتهي في حالة واحدة هي اختفاء الدولة ذاتها واختفاء الانقسامات والصراعات الطبقية.

يستند "ميليباند" إلى الفروض والأدلة التي قدمها للبرهنة على عدم صحة ما قدمته الماركسية التقليدية من تصور لطبيعة الدولة ودورها في النظام الرأسمالي الأوروبي، فقد طرحت ثلاثة إجابات لتفسير: لماذا تؤدى هذه الدولة دور الأداة لخدمة البرجوازية ولا تكتفي نظريًّا في رأيه لتعيين الوظائف الفعلية للدولة الرأسمالية وطبيعة علاقتها بالطبقة المسيطرة أو الحاجة وتتجاهل ذلك المستوى المحدد من الاستقلال النسبي لدورها؟ وهذه الإجابات هي[٤١]:

أ- الانتماء الموحد طبقياً لكل من كبار موظفي الدولة (في الأجهزة والإدارات الحكومية والقضائية والقانونية والأمنية وغيرها)، والطبقة أو الطبقات المسيطرة على المراكز الأساسية في الاقتصاد والثقافة.

ب- قدرة "الطبقة الحاكمة" على ممارسة السيطرة عن طريق ملكيتها وتحكمها في الاقتصاد ومصادر القوة الأخرى، وقدرتها ونفوذها كجماعة ضغط.

ج- الدولة تعد "أداة" الطبقة الحاكمة بسبب أنها لا تعمل خارج أسلوب الإنتاج الرأسمالي، حيث تتحدد طبيعتها بطبيعة هذا الأسلوب ومتطلباته، فللاقتصاد الرأسمالي رشادته التي تخضع لها أي حكومة أو دولة عاجلاً أم آجلاً.

هناك سبب آخر لتفسير الاستقلال النسبي للدولة الرأسمالية يتفق عليه بولانتزاس و ميليباند، وهو أن درجة هذا الاستقلال تتوقف على حجم التهديد الذي تمثله أشكال التوتر الاجتماعي والضغط الشعبي لسيادة الطبقة المسيطرة في المجتمع الرأسمالي، وربما يهدد الاستقرار السياسي، فعندما يصل إلى مستوى من الحدة تلجأ الدولة إلى أشكال وأساليب تسلطية فى مواجهة تصاعد الحركة السياسية للطبقة العاملة وإلى تفتيت الوحدة التنظيمية لهذه الطبقة من خلال تحويل العمال إلى أفراد متنافسين بصفاتهم الفردية في حركاتهم وعلاقاتهم، مع السماح في الوقت نفسه ببعض أساليب التعبير والتنظيم السياسيين كالتصويت وتكوين جماعات مصالح ونقابات واتحادات تحول دون التغيير الثوري أو العنيف وهذا مما يؤدى عموماً إلى تدعيم سلطة الدولة وتقوية استقلاليتها الذاتية[٤٢].

وفق رأى "ميليباند" فإن الدولة لم تكن علاقتها بالطبقة الرأسمالية مستقرة دائماً، فقد احتاجت في مجال تدبير إيرادات لتغطية نفقاتها على الدفاع والأمن والقضاء، وبعض المشروعات الخدمية ، إلى فرض ضرائب ورسوم على أرباح المشروعات الرأسمالية، وذلك بغية الحفاظ على النظام الاجتماعي القائم وتجنب حدوث توترات اجتماعية، وكذا القيام ببعض التدخلات بغرض الإصلاح الاجتماعي من أجل احتواء الضغط الشعبي[٤٣].

بناءً على ذلك، تقوم الدولة الرأسمالية بأربع وظائف أساسية تفسر من جانب آخر استقلالها النسبي، وحددها "ميليباند" على النحو التالي[٤٤]:-

١- حفظ القانون والنظام في إقليم الدولة أو المناطق التي تمتد إليها سيادة الدولة رسميًّا من خلال الغزو العسكري، وهذه تمثل الوظيفة القمعية للدولة.

٢- دعم "الرخاء" والتوافق العام تجاه النظام الاجتماعي القائم، ومحاولة تجنب تهديد هذا التوافق، ويعبر هذا عن الوظيفة الأيديولوجية الثقافية للدولة.

٣- الوظيفة الاقتصادية بالمعنى الواسع، بمعنى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتصحيح الخلل الناجم عن آليات السوق، وتعديل أداء النظام الاقتصادي باتجاه توازن مرشَّد لا يخل بقواعد وأسس النمو الرأسمالي، وهو ما شهدته الرأسمالية طوال المائة عام الماضية.

٤- العمل على تحقيق "المصلحة القومية" في العلاقات الخارجية ودعمها، وهى الوظيفة الدولية.

غير أن الاستقلال النسبي للدولة في قيامها بالوظائف السابقة، خاصة الوظيفة القمعية، لا يعنى عنده أن الدولة ليست شريكاً في الصراعات الطبقية في المجتمع الرأسمالي المتقدم، فهي توجد دائماً في حلبة الصدام بين الجماعات المتصارعة ولكن في حالة إضفاء الأشكال والإجراءات على الصدام، هذا وتختلف الأساليب الإكراهية للتدخل من قبل الدولة الرأسمالية باختلاف أنماط هذه الدولة ذاتها، فالشكل البونابرتى للدولة الرأسمالية يستتبع اللجوء إلى تحالف الدولة ظاهريًا مع شرائح اجتماعية أخرى مثل صغار الفلاحين والفئات الدنيا مما يسمى بالطبقة الوسطى، لمواجهة الطبقة العاملة من ناحية، وتقوية جهاز الدولة سياسيًا في مواجهة البرجوازية المسيطرة اقتصاديًا وغير القادرة في الوقت ذاته على السيطرة السياسية على الدولة وتحجيم استقلالها النسبي، وهناك الشكل الفاشي أو الاستبدادي للدولة الرأسمالية مثل النازية الألمانية والفاشية الإيطالية، وفيه تتجه رأسمالية الدولة الاستبدادية إلى صياغة مفهوم ما يسمى "المصلحة القومية" العامة لـ "كل الشعب" وتقوم على خلق ورعاية أبنية نقابية وطوائفية تعمل على إلغاء أو التخفيف من حدة الانقسامات والتناقضات الطبقية، وفى نفس الوقت تتخذ أساليب وإجراءات سياسية تسلطية ضد أشكال التعبير السياسي والاجتماعي المستقلة، وهذا يختلف أيضاً عن نمط الدولة في الديمقراطية البرجوازية في شكلها المعاصر وهو رأسمالية الدولة الاحتكارية بعد انتهاء الرأسمالية القائمة على المنافسة وتحولها إلى مرحلة الاحتكار منذ مطلع القرن العشرين ، وتتبنى هذه الدولة أساليب غير عنيفة لاحتواء حركة الطبقة العاملة، والشرائح الاجتماعية التي يحتمل أن تنظم إلى هذه الطبقة سياسياً بأن تسمح لها بتكوين نقابات والمشاركة في حقوق التصويت والانتخابات والأحزاب ،غير أنه يبدو من تحليل كل من "بولانتزاس" و "ميليباند" أن الدولة الرأسمالية على اختلاف أنماطها لا تتخلى عن أداء وظائفها في خدمة البرجوازية ككل، رغم درجة الاستقلال النسبي التي تحققها ، حيث يعتقد "ميليباند" أن الدولة الرأسمالية عموماً هي "دولة طبقية"، ويحدد أسباب ومقومات اكتسابها الطابع الطبقي، ومن هنا ينتقد الماركسية التقليدية لأنها تجاهلت واقع أن الدولة "الرأسمالية" تمارس مصالحها الخاصة بها كدولة، أو أن الذين يديرون جهازها يتصورون ذلك(٤٥). وسبق القول أنه يرفض الدمج الآلي بين مصالح "الطبقة البرجوازية" ومصالح الدولة.

لا يوجد تعريف محدد للدولة عند "ميليباند"، وإنما وجه اهتمامه أساساً في إطار حديثه عنها في المجتمع الرأسمالي، إلى جهاز الدولة وشكل العلاقة بين مكوناته المختلفة، وقد عرفه من ناحية تكوينه: فهو يتكون أساساً من: **الحكومة، والجيش والبوليس، وجهاز القضاء، والبيروقراطية الإدارية أو الإدارة المدنية**(٤٦).

وتتوقف العلاقة بين أفرع جهاز الدولة مباشرة على علاقة جهاز الدولة بـ "الطبقة الحاكمة"، وحددها "ميليباند" في كتابه الأول "الدولة في مجتمع رأسمالي"، على النحو التالي(٤٧):

أ- أن تكون الأصول الاجتماعية لقمة جهاز الدولة هي أصول "الطبقة الحاكمة" ذاتها.

ب- وجود علاقات وروابط شخصية خاصة بالنفوذ والمكانة والهيبة بين أفراد الطبقة الحاكمة "وقمة جهاز الدولة".

انطلاقا من ذلك يرى "ميليباند" أن أحد فروع جهاز الدولة يرتبط أفراده بالطبقة الحاكمة، من خلال المحددين سالفي الذكر، يستطيع السيطرة على الأفرع الأخرى عن طريق دوره "الاقتصادي" وكمثال على ذلك تحتل المؤسسة العسكرية دوراً سائداً بناءً على تصاعد الإنفاق العسكري(٤٨).

غير أن "بولانتزاس" يختلف مع "ميليباند" ويرى أن جهاز الدولة يشكل نسقاً موضوعيًّا مكوناً من أفرع معينة تتسم العلاقة بينها بنوع من الوحدة والتناسق الداخليين، وتعمل بمنطق خاص بها، ولا يغير من هذه الحقيقة تباين شكل العلاقات بين فروع جهاز الدولة تبعاً لاختلاف أنماط الدولة الرأسمالية ذاتها "فاشية أو ديمقراطية برجوازية". كما أن هيمنة فرع ما على الفروع الأخرى لجهاز الدولة، لا تتوقف على تدخل عوامل خارجية "كما يقول ميليباند"، وإنما تتم عن طريق أداء نسق جهاز الدولة ككل، وبناء على درجة تجانسه داخليًّا. وإن كان "بولانتزاس" لا يفكر بدور التغير في عوامل الإنتاج وفى مسار الصراع الطبقي في عمل جهاز الدولة(٤٩)، بيد أن "بولانتزاس" في الكتابات الأولى له والتي سبق عرض محاورها الأساسية لم يقدم رؤية نظيرة جدلية لحل إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع، فقد ظلت رؤيته متأرجحة بين اتفاقه مع "ألتوسير" حول تمتع الدولة الرأسمالية باستقلالية نسبية إزاء الصراع الطبقي، وإعطائه المستوى السياسي والأيديولوجي استقلالاً نوعيًّا إزاء البناء الاقتصادي وبين تأكيده على أن الدولة الرأسمالية هي دولة طبقية كما سبق القول، دون أن يتجاوز هذا التناقض الذي يظهر من مقولاته السالفة، وهذا ما أدى إلى تغيير آرائه بعد ذلك في كتابين لاحقين له هما "الطبقات في الرأسمالية المعاصرة" عام ١٩٧٥ و"الدولة، السلطة، الاشتراكية" عام ١٩٧٨ بالفرنسية، وترجم إلى الإنكليزية في عام ١٩٨٠(٥٠).

فى هذين الكتابين خرج "بولانتزاس" من المدرسة البنيوية التي طبق "التوسير" مقولاتها الأساسية على السياسة والدولة والأيديولوجيا، وإن كانت بداية تغير أفكاره تعود إلى المناقشات الدائرة بينه وبين "ميليباند" عام ١٩٧٣ ، والتي سبقت الإشارة إليها، وكان محور أفكاره في هذه المناقشات يدور حول أن العلاقة بين الدولة والطبقات الاجتماعية تعتمد على شكل التطور الرأسمالي، فالتغير في علاقات الإنتاج الرأسمالية هو الذي يشكل المؤسسات السياسية، وأن "بنية" الدولة الرأسمالية لا تعد "بنية" بالمعنى الكامل للكلمة، وإنما تشير إلى أجهزة تتشكل من خلال الصراع الطبقي والتغيرات التي تحدث في نمط الإنتاج الرأسمالي. وقد دفعه ذلك إلى التخلي تدريجيًّا عن مقولة "الاستقلال النسبي" للدولة الرأسمالية، وإلى القول

بأن هذه الدولة تعد "حلبة" للصراع الطبقي، الذي يجرى أساساً داخل أجهزتها المختلفة، وتلعب التناقضات وسمات الدولة.

ومن ناحية أخرى فإن الدولة لديه لم تعد تخدم مصالح البرجوازية وتوحد شرائحها المختلفة وفى الوقت نفسه تعمل على تهميش دور الطبقة العاملة، فقد أصبحت تتشكل من خلال الصراعات بين قوى الإنتاج وداخل الدولة ذاتها، كما سيأتي.

بدأ بولانتزاس أفكاره الجديدة بالقول: **إن صراع الطبقات يدور داخل الدولة وأجهزتها، إذ إن هذا الصراع الذي يجرى داخل المجتمع المدني ينعكس بالضرورة في الدولة "الرأسمالية بالطبع**، ومن ثم قد يتيح للطبقات الخاضعة الوثوب على أجهزة الدولة لتحقيق أهدافها الخاصة والتحكم في وظائف الدولة وتوجهها ناحية إعادة إنتاج نمط سيطرة جديدة لصالح الجماعات المسيطرة الجديدة، وفى ذلك يبدو "بولانتزاس" متأثراً بتحليل ماركس وأنجلز حول الوضعية التي تتسم بعدم وجود طبقة معينة قادرة بمفردها على السيطرة على الدولة، وهى حالة "الدولة البونابرتية"، غير أنه أضاف إلى ذلك قدرة الصراع الطبقي على وضع الدولة في موقف تستطيع فيه تعديل علاقات الإنتاج في المجتمع المدني(٥١). ووفق تصور "بولانتزاس" في المرحلة المتأخرة من حياته، فإن الدولة هي نتاج للعلاقات الطبقية، ويمكن تفسير ذلك في نقطتين:

الأولى: إن أجهزة الدولة تقوم بالحفاظ على وحدة التكوين الاجتماعي وتماسكه عن طريق تأكيد السيطرة الطبقية وإقرارها لأنها تعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية.

ويشرح ذلك بالقول: إن العلاقات السياسية والأيديولوجية يتم تجسيدها كممارسة مادية في داخل أجهزة الدولة، فضلاً عن ذلك فإن الطبقات الاجتماعية تتحدد بعلاقتها بالأجهزة الاقتصادية التي تشمل الإنتاج وأجهزة الدولة ذاتها، ولهذا يعد أن الطبقات والصراع الطبقي جزء من العلاقات الاقتصادية والسياسية في المجتمع(٥٢). مثل هذا الرأي جعله ينفى أن أجهزة الدولة تملك قوة أو سلطة في ذاتها، كما أنها لا تملك المؤسسات أيضاً، فالدولة تجسد العلاقات الطبقية التي تحتوى القوة أساساً، ومن ثم فإنها لا تعبر عن "ذات" مستقلة وإنما عن "علاقة" تعمد إلى تكثيف الصراعات الطبقية، وحيث تحدد الطبقات الاجتماعية بنفسها شكل القوة أو السلطة في جهاز الدولة، والذي يصبغه الصراع الطبقي بدوره، ومن هنا لا يوجد انفصال بين الصراع الطبقي وجهاز الدولة.

ثانياً: في مجال العلاقة بين الدولة والطبقة المسيطرة، وانطلاقاً من أن أجهزة الدولة تجسد العلاقات الطبقية وتكثفها فإن هذه الأجهزة تعبر عن مصالح هذه الطبقة.

ويرى "بولانتزاس" أن هذا التعبير مرَّ بمرحلتين: الرأسمالية ذات الطابع التنافسي وذات الطابع الاحتكاري، ففي كلتا المرحلتين كانت الدولة "منفصلة" عن البنية الاقتصادية، وتحاول الظهور بمظهر

الاستقلال النسبي عن الطبقة المسيطرة. فقد عمدت البرجوازية تاريخيًّا إلى إشاعة الديمقراطية السياسية كأيديولوجية عامة تعطى لكل المواطنين حريات متساوية، بغض النظر عن السن والجنس والتفاوت الطبقي والثقافي لتخفى واقع التناقضات الطبقية، وتحاول نقل الصراعات من ميدان الاقتصاد إلى ساحة السياسة التي يدور فيها الصراع على سلطة جهاز الدولة. إن ذلك يؤدى إلى أن تصبح الدولة ذاتها موضوعاً للصراع أو "تكثيفاً لتوازن القوى"(٥٣). ويتم الترابط بين الدولة ومصالح الطبقة المسيطرة في إطار تمثيلي وتنظيمي، فالطبقة أو الشريحة المهيمنة، بعيداً عن مصالحها الاقتصادية المباشرة أو الحالة في الأجل القصير، يجب أن تطرح مفهوماً عن المصالح العامة لكل الطبقات والشرائح صاحبة المصلحة، مما يمكنها من تحقيق مصالحها السياسية طويلة الأجل.

وإذا كان ما سبق قد تم في فترة الرأسمالية التنافسية، فإن الدولة في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية قد اضطلعت بأدوار اقتصادية متزايدة، وزاد طابعها التدخلي في الاقتصاد، لمواجهة أزمات الإنتاج الرأسمالي(٥٤).

ويحدد "بولانتزاس" دور الدولة في هذه المرحلة على النحو التالي(٥٥):

أ- ظهور الأجهزة الأيديولوجية مثل المدارس والكنيسة، وأجهزة الإعلام الجماهيري (خاصة وعامة)، والمؤسسات الثقافية (خاصة وعامة) التي تقوم بإخفاء الشرعية على ممارستها، فضلاً عن وجود الأجهزة القمعية (البوليس والجيش) التي تضفى الشرعية بممارسة العنف المادي لصالح الطبقة المسيطرة، ويبدو تأثره هنا واضحاً بـ "جرامشي" و "ألتوسير".

ب- يؤدى توسع الوظائف الاقتصادية للدولة وازدياد دورها الاقتصادي إلى إعادة إنتاج شروط الإنتاج الرأسمالي.

وفى ضوء جميع وظائف الدولة من أيديولوجية وقمعية واقتصادية تتحدد وتتأثر بالتناقضات بين الطبقة المسيطرة والخاضعة، وكذلك في أن الصراع الطبقي يدور في أحشاء الدولة فإن "بولانتزاس" يتقدم خطوة أخرى بالقول إن الدولة لا تعد أداة في يد طبقة مسيطرة، كما أنها لا تملك قوة مجردة خاصة بها خارج البنية الطبقية، وإنما يمكن النظر إليها كساحة للطبقة المسيطرة، تمكنها من تنظيم صفوفها استراتيجيًّا في علاقتها بالطبقة الخاضعة، فهي إذن ساحة ومركز وممارسة القوة(٥٦).

مما سبق يمكن القول: إنه كانت أفكار "بولانتزاس" و "ألتوسير" انحصرت في الدولة الرأسمالية الغربية، فقد حاول "ميليباند" أن يقدم ملامح نظرية عامة مقترحة لطبيعة الدولة في بلدان العالم الثالث، بجانب دراسته للدولة في المجتمعات الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي السابق وأوربا الشرقية والصين وكوبا وفيتنام، أن الدولة تتميز في هاتين المجموعتين عموماً بتضخم الحجم وبالدور المهيمن للسلطة التنفيذية، مما يعطى الدولة درجة عالية مرتفعة نسبيًّا من استقلالية في مواجهة ما يسميه "المجتمع المدني" إلا أن أسباب

الاستقلال النسبي للدولة في كل من مجتمعات العالم الثالث والعالم الاشتراكي تختلف عن نظيرتها في العالم الرأسمالي كما سبق القول.

وتعود أسباب تضخم جهاز الدولة في بلدان العالم الثالث إلى ضعف الجماعات الاجتماعية صاحبة المصلحة في تحجيم سلطة الدولة وافتقادها إلى القدرات المؤهلة للسيطرة عليها، بينما ترغب الفئات الاجتماعية المسيطرة في وجود دولة قوية ومتسلطة تؤدى أدوارها في خدمة مصالح هذه الفئات.

يطبق "ميليباند" تصوره الخاص بأن الدولة الرأسمالية المتقدمة تؤدى وظائفها الأربع لحساب مصالحها كدولة، على الدولة في بلدان العالم الثالث، وذلك عندما يعالج علاقة هذه الدولة بالفئات والشرائح الاجتماعية المسيطرة، فيمكن النظر إليها على أنها تعبر عن "ذاتها"، انطلاقاً من استخدام كبار موظفي جهاز الدولة هذا الجهاز لدعم مصالحهم، وكذا مصالح عائلاتهم وأصدقائهم والتابعين لهم. ويرى أن التوسع في نشاط الدولة الاقتصادي وإقامة مشروعات اقتصادية جديدة تسيطر عليها الدولة، يؤدى إلى نشأة "برجوازية محلية جديدة" تتوثق علاقتها بالدولة وبكبار المسئولين والذين يكونون جزءاً من البرجوازية الجديدة(٥٧).

وتتسم مجتمعات العالم الثالث بغياب ما يسميه "ميليباند" "الطبقة المسيطرة اقتصاديًّا" والتي كانت غائبة أيضاً في المرحلة قبل الاستعمارية في هذه المجتمعات، أو أنها لم توجد قبل إقامة الدولة "الجديدة" التي ستحل محل الحكم الاستعماري(٥٨).

وبرأيه فإن المجموعات المتناثرة من "المنظمين المحليين" والتجار وأصحاب المشروعات والمصالح الأجنبية، لا يشكلون هذه الطبقة أو الجماعة المسيطرة اقتصاديًّا، وفى هذه الظروف تعد الدولة مصدر القوة الاقتصادية وأداتها، حتى إن سلطة الدولة تمثل أداة إنتاج رئيسية، ومن هنا تصبح "دولة لذاتها" state for itself، أو على الأقل لمن يرونها، وأحد أسباب ذلك هو وجود مصالح أجنبية تحتاج إلى مساندة وتشجيع حائزي السلطة لها، وبالتالي فإن ما يحد من الاستقلال النسبي للدولة في العالم الثالث يختلف عن القيود الواردة في الدول الرأسمالية المتقدمة، فهناك أشكال القوة العسكرية والعنيفة التي تستخدمها الجماعات المتنافسة(٥٩).

المبحث الثالث

الدولة والطبقات الاجتماعية

لقد اهتم الماركسيون بالعلاقة بين الطبقات الاجتماعية وسلطة الدولة، لأنهم يعتقدون أن الدولة منفصلة تتمركز عندها علاقات القوة ضمن المجتمع، إذ ليس للدولة من هذا المنظور سلطة بذاتها لأنها المؤسسة التي تتجمع السلطة الاجتماعية فيها وتمارس. وحسب مسلمات المادية التاريخية، تكيف الطبقة والدولة إحداهما الأخرى، وحيث لا توجد طبقات لا توجد دولة، وعلاوة على ذلك فإن العلاقات الاجتماعية في المجتمعات الطبقية هي علاقات طبقية. وقد وجدت التفسيرات الماركسية، لكتابات ماركس وأنجلز تفسيرين لعلاقة الدولة بالطبقة[٦٠].

احدهما: يقوم على هيمنة الطبقة البرجوازية على أجهزة الدولة، وإخضاعها لخدمة مصالحها. وقد وجه لهذا التفسير انتقادات دفعت الكثير على رفضه وأهم هذه الانتقادات هي:

أ- أنه يعد تفسيراً ميكانيكيًّا وفجًّا، لأنه يربط مصالح الطبقة المسيطرة على الاقتصاد بوظائف الدولة وأجهزتها البيروقراطية، أو كما يذهب "ميليباند" من أن هذا التفسير هو تفسير غير وظيفي للماركسية.

ب- ليس هناك اختلاف بينه وبين تفسير النظرية الوظيفية التعددية التي لا تنكر وجود ضغوط خارجية تؤثر على وظائف الدولة وأجهزتها، وهذه الضغوط تأتى من جماعات المصلحة وجماعات الضغط والأحزاب.

وقد أثرى الحوار حول علاقة الدولة بالطبقة كتاب تناولوا الدولة في المجتمعات الرأسمالية مثل ميليباند وبولانتزاس، وآخرون تناولوها في مجتمعات العالم الثالث، مثل حمزة علوي وفرانك وغيرهم.

وينظر ميليباند "Miliband, R" [٦١]. للدولة على أنها لا تخضع لتوجيه أي طبقة عند اتخاذها لقراراتها، على الرغم من وجود ضغوط داخلية عليها؛ لأن الذي يتخذ القرار في نهاية الأمر هم عدد قليل من الأفراد.

ويرى ميليباند أن استقلال الدولة ليس واحداً في كل المجتمعات، ففي المجتمعات التي يكون فيها الصراع الطبقي متبلوراً واضحاً تقل الهيمنة السياسية للطبقة المسيطرة، لأن التحدي القادم من الطبقات الضعيفة يقف دون الهيمنة المطلقة للطبقة المسيطرة اقتصاديًّا، ويجعل الطبقة أكثر حيادية، أما المجتمعات التي يقل فيها الصراع الطبقي، ويقل بالتالي التحدي الآتي من الطبقات الضعيفة، فإن الهيمنة الاقتصادية للطبقة المسيطرة تتحول بالضرورة إلى هيمنة سياسية وتحقق الدولة أقصى درجة من الاستقلالية في أوقات الأزمة أو الأوقات التي يتعرض فيها المجتمع لاضطرابات سياسية واجتماعية[٦٢].

واهتم بولانتزاس (Poulantzas, N) بفكرة الاستقلال النسبي للدولة، وذلك لفهم علاقة الطبقات الاجتماعية بالدولة. ويرى أن استقلال الدولة يكون على مستويين.

أ- استقلال في مواجهة التناقض ما بين الطبقة المسيطرة والطبقة الخاضعة.

ب- استقلال في مواجهة التناقض ما بين فئات التحالف الطبقي المسيطرة، ويوضح يوران ثربورن (Therbon, G) هذه النقطة بقوله: "إنه كلما تعاظمت الانقسامات الداخلية في الطبقة الحاكمة كلما ازدادت حدة مشكلات التمثيل، وكلما ازداد وضوح عدم قابليته للتخفيض المحددة، أو الاستقلال النسبي للدولة"[٦٣].

ويؤكد ميشال مياي أن الدولة ليست مجرد أداة طيعة وعملية، فهي تبذل مقاومات تبقى عليها التناقضات الداخلية بين فئات الطبقة المسيطرة إذن فالدولة ليست أداة تحكمها بعض الاحتكارات، إنما أكثر تعقيداً في تمثل المصالح التي تحققها في عملها الملموس. إن تناقضات التشكيلة الاجتماعية لا تفسر عندما تقول إن الدولة هي "أداة" للطبقة المسيطرة، فهي تمثل بالفعل أكثر من الطبقة المسيطرة، إنها تمثل كافة الطبقات المتصارعة في زمن محدد[٦٤].

ويرى بعض كتاب الدولة في العالم الثالث، أن الاستقلال النسبي للدولة يكون أوضح عمَّا هو عليه في المجتمعات الرأسمالية. ويرى حمزة علوي أن الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار مستقلة عن الطبقة الاجتماعية، فهي قد نشأت بمعزل عنها، إضافة إلى أن البرجوازية العالمية لم تجعل لأي طبقة هيمنة على جهاز الدولة، فلم يكن هناك صراع بين الصفوات العسكرية والبيروقراطية التي تكونت في ظل الاستعمار، فهي صفوات متحالفة ومستفيدة من جهاز الدولة، ويضيف علوي أن الاستقلال النسبي للدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار قد يقوى نتيجة لسياسات الدولة، والتي تدخلت في مختلف الجوانب الاقتصادية[٦٥].

ويضيف "Saul, J" أن الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار لم تكتف بتدخلها في الجوانب الاقتصادية، وإنما ارتبط تدخلها أيضاً بظروف أيديولوجية. ويختلف أسلوب الهيمنة في المجتمعات الرأسمالية عما هو في مجتمعات ما بعد الاستعمار، فقد ظهرت الهيمنة في المجتمعات الرأسمالية ببطء تدريجيًّا. أما في مجتمعات ما بعد الاستعمار فالاستعمار هو الذي خلق الهيمنة خصوصاً في المجتمعات التي تعرف الانقسامات العرقية والعشائرية والإقليمية[٦٦]. لأن الدولة إذا كانت ضعيفة فإن شرائح البرجوازية المختلفة سوف تسعى إلى الحكم والسيطرة عن طريق السلاح لا عن طريق السياسة، كما في موضوع لبنان والعراق موضوع الدراسة.

عارض أندريه فرانك (Frank, A) ما ذهب إليه حمزة علوي من استقلال الدولة عن الطبقات الاجتماعية. ويرى فرانك أن الطبقة الخاضعة بحاجة إلى سلطة الدولة لتحميها من الطبقات الحاكمة، ويتساءل فرانك إذا كانت الدولة مستقلة، فعن ماذا تستقل؟ هل تستقل عن الطبقات غير

الحاكمة التي تكون من الضعف بحيث تحتاج إلى دولة قوية لتحكمها؟ أم إنها مستقلة عن نوع خاص من الطبقات الحاكمة، إذا ما كانت هناك أكثر من طبقة أو عن بعض قطاعات هذه الطبقة؟ أم أنها مستقلة عن البرجوازية نفسها؟ وذلك أمر مشكوك فيه لأن برجوازية الطبقة وبرجوازية الدولة بينهما تداخل واقتران لا شك فيه، ولا يمكن أن يكون ذلك صحيحاً، إلا إذا كانت هناك برجوازية ليست لها علاقة بالدولة، أو كانت هناك قوة أخرى غير الدولة تستطيع من خلالها البرجوازية أن تحكم وأن تستخلص الفائض من المحكومين وكلا الاحتمالين غير ممكن(٦٧). إن الدولة توظف ما تحظى به من "الإجماع" في الصراع الاجتماعي لتكوين المراتب والطبقات، لأنه كلما تفاقم تمثل الدولة مع الصفوة السائدة زادت فوضى الإنتاج وفقد المجتمع لعنصر تنظيمه الأساسي(٦٨)، فالطبقة المسيطرة تتطابق وتتماثل مع الدولة، وهذا التطابق ينطوي هو نفسه على تحول الطبقة المسيطرة من طبقة متعددة الأطراف ومختلفة التكوينات، أي طبقة منقسمة على نفسها إلى نخبه يقترب فيما بينها تطابق المصالح، ويدعم وحدتها عداء المجتمع بأغلبيته لها(٦٩). وفى ضوء هذا الطرح نستطيع أن نفهم سياق وظيفة الاستقلال النسبي للدولة، وكذلك العلاقات المعقدة القائمة بين الدولة والطبقة في مجتمعات العالم الثالث.

الهوامش

(١) السيد الحسيني، **علم الاجتماع السياسي، المفاهيم والقضايا**، القاهرة، دار المعارض، ط٣، ١٩٨٤، صـ٥٢.

(٢) جورج لاياساد ورينيه لورد، **مقدمات في علم الاجتماع**، ترجمة هادى ربيع، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية ، ١٩٨٦، صـ١١٥-١١٦.

(٣) سعد الدين إبراهيم وآخرون، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، صـ٦٧.

(٤) لمزيد من التفاصيل عن نشأة الدولة وعلاقتها بالطبقات انظر: فردريك أنجلز، **أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة**، موسكو، دار التقدم، د.ت، صـ٢٢٣-٢٣٦.

(٥) تناول ماركس الدولة البونبارتية في كتب متعددة، الثامن عشر من برومير للويس بونابرت والصراع الطبقي في فرنسا والأيديولوجية الألمانية.

(٦) Poulantzas, political power and social classes (London, New Left, Books, ١٩٧٤), pp. ٢٢٣.

(٧) راجع مقال لينين **من هم أصدقاء الشعب؟** وكيف يحاربون الاشتراكيين الديمقراطيين في لينين: عن النقابات (مجموعة من المقالات والخطب) ، موسكو، دار التقدم، ١٩٧٢، صـ ٥-٨.

(٨) Poulantzas, op. cit., P. ٥٢.

(٩) لينين، عن النقابات، صـ١٢٨-١٣٦.

(١٠) Poulantzas, op. cit., P. ١٣٦.

(١١) Ibid., P. ١٣٧.

(١٢) لينين، **الدولة والثورة**، ترجمة لطفي فهيم، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٠ الفصول، الأول والثالث والخامس.

(١٣) Nicos poulantzas, "The problem of the capitalist state in: Robin Blackburn (ed.), Ideologyin the social science (New York: vintage Book's, Random House, ١٩٧٣), PP. ٢٣٨-٢٤٠.

(١٤) Buci- Glucksmann, "Hegemony and consent", in: s. Sassoon (eds.), Approaches to Gramsci (London: Publishing cooperative. ١٩٨٢). P. ١١٩.

(١٥) يركز جرامشي على أهمية العوامل الثقافية في مفهوم الهيمنة، فهذا المفهوم لديه يتسم بغلبة الجوانب الأيديولوجية والثقافية التي تمارسها البرجوازية من خلال ما يسميه بالمنظمات الخاصة مثل الكنيسة والنقابات والمدارس وغيرها من أجهزة الدولة الأيديولوجية، فضلاً عن أن الهيمنة عنده مفهوم يتميز بالاستمرار فهي مجال لأي تحالف محتمل بين الطبقة العاملة وفئات اجتماعية أخرى تابعة ولكنها تقدميه خصوصاً الفلاحين وأجزاء من البرجوازية الصغيرة والمثقفين، وحتى في دولة اشتراكية يمتد مفهوم الهيمنة ليشير إلى صيغة اجتماعية أو مدنية تقوم على الموافقة، خلافاً لديكتاتورية البروليتاريا القائمة على القوة. Ibid., PP. ١٢١-١٢٢

(١٦) Georgio fiori, Antonio Gramsci : life of a Revolutionary (London: New Left Books, ١٩٧٠). P. ٢٣٨.

(١٧) Ibid. PP. ٢٣٩-٢٤٠.

(١٨) Poulantzas, political power and social classes, op. cit., P. ٢٠٩.

(١٩) J. piaget, Structuralism (London: Routled and Kagan Paul, ١٩٧١)

لمزيد من التفاصيل راجع - M. Foucault, The order of Things (New York: Random House, ١٩٧٠)

(٢٠) L. Altusser, for Marx (London: Penguin, ١٩٦٩) chapter ٥, also: Altusser, Reading capital (London: New left Books, ١٩٧٠), chapter ٥.

(٢١) Altusser, Ideology and Ideological state Appartuses in: Lenin and Philosophy (London: New Left Books, ١٩٧١). P. ١٣٥.

(٢٢) Ibid., PP. ١٤٦-١٤٩.

(٢٣) Ibid., PP. ١٧٠.

(٢٤) Ibid., P. ١٨٥.

(٢٥) Ibid., P. ١٨٦.

(٢٦) ينظر، ملف مجلة المنار، **حول لويس التوسير**، السنة الأولى، العدد الثامن، أغسطس أ ب ١٩٨٥، ص١٥٠-١٦٦.

(٢٧) نيكوس بولانتزاس، **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**، ترجمة عادل غنيم، بيروت، دار ابن خلدون، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، صـ ٤٩-٥١.،

(٢٨) نيكوس بولانتزاس، **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**، مرجع سابق، صـ٩٦.

(٢٩) المصدر نفسه، صـ١٠٦.

(٣٠) سعد الدين إبراهيم وآخرون، مصدر سابق، صـ ٦٩-٧٠.

(٣١) نيكوس بولانتزاس، **السلطة والطبقات الاجتماعية**، مصدر سابق، صـ١٥٣.

(٣٢) نيكوس بولانتزاس، **السلطة والطبقات الاجتماعية**، مصدر سابق، صـ١٥٣.

(٣٣) المصدر نفسه، صـ١٤١.

(٣٤) نيكوس بولانتزاس، **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**، مصدر سابق، صـ ١٤٢.

(٣٥) عبد الخالق عبد الله، **التبعية والتبعية السياسية**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦، صـ٧٥.

(٣٦) نيكوس بولانتزاس، **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**، مصدر سابق، صـ ١١٢-١١٣.

(٣٧) Poulantzas, the problem of the capitalist state, op. cit. PP. ٢٤٥.

(٣٨) ينتقد "بولانتزاس" أفكار "ميليباند" حول علاقة الدولة وجهازها البيروقراطي بالطبقة الرأسمالية والتي تقول إن البيروقراطية تخدم مصالح هذه الطبقة نتيجة مشاركة أفرادها في هذا الجهاز، وبسبب توحد الأصول الاجتماعية لكل من مسئول قمة جهاز الدولة والطبقة الحاكمة اقتصاديًّا وكذلك الروابط الشخصية والقرابية بينهما، إذ إن البيروقراطية لا تشكل طبقة اجتماعية متميزة، وإنما شريحة اجتماعية خاصة وفى نفس الوقت الذي تعمل فيه لصالح البرجوازية فذلك لا يعود إلى الأسباب التي ذكرها ميليباند، وإنما بسبب أن الدولة تعمل لصالح البرجوازية ككل وتقارب المصالح، وسوف يأتي الحديث عن أفكار "ميليباند" بعد ذلك، ينظر المصدر السابق صـ ٢٤٥-٢٤٧ على أن "بولانتزاس" ينتقد أفكار "ميليباند" في هذا الصدد والتي كان قد أوردها في كتابه الأول، إلا أنه عدل عنها وانتقدها في كتابه الثاني.

(٣٩) Joel Kovel, "class, power and the state", Monthly Review vol. ٣٧, No. ٨, Jan. ١٩٨٦, PP. ٢٤-٢٥.

(٤٠) Ralph Miliband, Marxism and Politics (oxford: oxford Univ. Press, ١٩٧٧), PP. ٨٢-٨٣.

(٤١) Ibid., PP. ٦٤-٦٥.

(٤٢) N. Poulantzas, The problem of the capitalist state,. Po. Cit., PP. ٢٥١-٢٥٣.

(٤٣) R. Miliband, state power and class interests, New left Review, No. ١٣٨, March-April ١٩٨٥, P. ٦١.

(٤٤) Ibid., PP. ٦٤-٦٥.

(٤٥) Miliband, "State, Power, and Class Interests", op. Cit., P. ٦٠.

(٤٦) Miliband, The state in capitalist society, Op. cit., PP. ١١٩-١٢٥.

(٤٧) ibid., PP. ١١٩-١٤٥.

(٤٨) ibid., P. ١٣٠..

(٤٩) Poulantzas, The problem of the capitalist state, op. cit. PP. ٢٤٧-٢٤٩.

(٥٠) Poulantzas, classes in contemporary capitalism, op. cot., and:

state, power, socialism (London: New Left Books, ١٩٧٨).

(٥١) Poulantzas, the problem of the capitalist state, op. cit., PP. ٢٤٩.

(٥٢) Ibid, p. ٢٥٢.

(٥٣) Poulantzas, classesin contemporary capita;ism, op. cit., PP. ٢٤-٢٥.

(٥٤) ibid., P. ٢٦.

(٥٥) ibid., P. ٩٨.

(٥٦) في ذلك يرى "بولانتزاس" أن دور الوظائف القمعية والأيديولوجية للدولة أصبح أقل أهمية في عصر الرأسمالية الاحتكارية عما كان في زمن الرأسمالية التجارية وطغت الوظائف الاقتصادية عليها والتي جعلت الدولة تتدخل مباشرة في ظل أزمات الإنتاج بالاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المختلفة مثل صناعة السلاح في الولايات المتحدة والأنشطة غير الرسمية، وهذا ما جعل الصراع الطبقي يدخل إلى أجهزة الدولة ويجعل الطبقة المسيطرة من ثم تستفيد من هذا الوضع.

(٥٧) Miliband, Marxism and Politics, op. cit., PP. ١٠٧-١٠٨.

(٥٨) Miliband, Marxism and politics, op. ci., PP. ١٠٨.
(٥٩) Ibid., P. ١٠٨.
(٦٠) ماركس وأنجلز، المختارات، ج٣، **أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة**، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٠، صـ٤٠٩-٤١٠.
(٦١) Miliband, R, State and Power and class interests N, L, R No. ١٣٨, ١٩٨٣, PP. ٦٢-٦٣.
(٦٢) Ibid, P. ٦١.
(٦٣) يوران ثربورن، **سلطة الدولة، حول ديالكتيك الحكم الطبقي**، ترجمة عبد الله خالد، دار المروج بيروت، ١٩٨٥، صـ٨٣.
(٦٤) ميشال مياي، **دولة القانون: مقدمة فى نقد القانون الدستوري**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، وديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط٢، ١٩٨٢، صـ٢٤٩.
(٦٥) ينظر أحمد زايد، **الدولة بين نظريات التحديث والتبعية**، نهضة مصر، ٢٠٠٨، صـ٧٢-٧٥.
(٦٦) Saul, J, The state and revolution in eastern Africa, Hein man London, ١٩٧٩, P. ٧٠.
(٦٧) Frank, A, G, Crisis in the Third World, Heinman, London, ١٩٨١, P ٢٣٢.
(٦٨) برهان غليون، **ملاحظات حول الدولة في المجتمعات النامية، آليات السيطرة والعنف**، مجلة الفكر العربي المعاصر، العددان ١٤ و ١٥، أغسطس/ سبتمبر ١٩٨١، صـ٤٠.
(٦٩) المصدر السابق، صـ٤٢.